السيوف المغلولة 5

العلاقات السعودية العمانية .. سطوة الذاكرة وحرمة الاستقلال

مركز طوى للدراسات

/https://touacenter.com

2024

السيوف المغلولة الحلقة الخامسة:

العلاقات السعودية العمانية.. سطوة الذاكرة وحرمة الاستقلال

في الحديث عن تاريخ العلاقات السعودية العمانية لا يمكن تجاوز ما حدث في عام 1827م وهو هروب فيصل بن تركي من منفاه في مصر والتحاقه بوالده الذي نجح في استرجاع ما تيسر من نفوذ أسرتة. وفي عام 1832م جهز فيصل بن تركي جيشًا بقيادة عمر بن عفيصان لغزو عمان مره أخرى ويذكر أن هذا الجيش ارتكب فظائع في هذا البلد نهبًا وسلبًا وقتلًا واغتصابًا.

وذكر بن زريق في الجزء الأول من كتابه (الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين ص 59) ما يأتي:

ولما رأى السيد سعيد تقريب بدر للوهابية وللقبائل الشرقية استوحش منه، ودبر مؤامرة لقتله بالتعاون مع محمد بن ناصر الجبري الذي استدرجه حتى خرج بدون أعوانه ثم تمّ قتله، وعمي الموقف على الوهابية فرجعوا إلى البريمي، ومضى سعيد إلى مسقط، جاءه بعض الزعماء إليها وبعثوا يخبرونه بوصولهم فطلب منهم أن يرجع كل إلى وطنه، فقد خشى على سمايل أن يهجم عليها يمنية أعراب الشرقية، وكتب سعيد لعمه قيس بما جرى لبدر، وكان شديد الكراهية له، لميله للوهابية وانحرافه عن مذهب الإباضية، واصطلح قيس وأولاد أخيه سلطان صلحًا صريحًا".

ثم إن آل سعيد لما قتل بدر، وصار الحكم لسعيد، استقوى أمره على سعود، فمنعوا بعض التصرفات التي أدخلها عليهم، فمنعوا قضاته وحاربوا مطلق ومشوا على البريمي ووافق حينئذ محمد بن ناصر الجبري سعيد بن سلطان.

واستمرت حكومة سعود بتلك الأطراف مستقلة تزيد يومًا فيومًا حتى طاعه بعض بلاد الحجر الواقع بين الباضة والظاهرة، مثل الحضري وغيرها. ثم إن

سعيد أدى ذلك الزمان شيئًا من الدراهم طاعة لسعود. قيل إنه دفع له كل سنة مائة ألف ريال. لكن تلك سنة خاصة.

ولكن سعود بن عبد العزيز انصرف بقواته لغزو نواحي الشام وحلب ولكنه لم يفتح مدينة ولا قرية إلى أن مات سعود وولي أمره بعده ولده عبد الله بن سعود، وقامت عليه الدولة العثمانية بإمرة محمد علي باشا، وأنهى دولة آل سعود، وهدم الدرعية معقلهم ورمز حكمهم.

يذكر في سيرة سالم بن سلطان البوسعيدي، أنه حضر مجلسه مرة مع جملة من المشايخ حيث دار الحديث حول الوهابية وما قاموا به من استحلال دماء المخالفين، فطلب سالم منهم التوجه الى عالم شافعى المذهب مغترب آوى الى بلادهم، وقد أثنى عليه سالم وطلب منه أن يحدّثهم عما جرى له على يدي أصحاب عبد العزيز التميمي النجدى الوهابى ذلك الذي تشبه طريقته طريقة نافع بن الأزرق، فتحدّث اليهم ذلك العالم مؤكداً أن أمر عبد العزيز غريب حقًا، وحدثهم عن كتاب (كشف الشبهات) لمحمد بن عبد الوهاب، وقال عنه بأنه كله كتاب سفسطة، فيه تجويز قتل المخالفين واستحلال أموالهم وسبى ذراريهم ونكاح نسائهم.. وأن هدف مذهبهم هو اكتساب المال باحتيال. ولذلك افتقر أهل الإحساء في ظل حكمهم، إنهم يعكسون الأدلة ويخالفون شريعة رب العالمين، ويذكر ذلك العالم أنه ترك الأحساء فرارًا بدينه بعد لقاء تمّ بينه ومعه 12 عالمًا وبين عبد العزيز نفسه ومعه مجموعة من المطاوعة في مدينة الرياض، وقد تمكّن صبي صغير من أهل الأحساء من إفحام أحد المطاوعة – وكان يقرأ لهم من كتاب كشف الشبهات – بحضور عبد العزيز، وقد أعجب عبد العزيز بطريقة أهل الأحساء في المناقشة وطلب منهم العودة إلى بلادهم إن أرادوا، وقرر ذلك العالم أن ظلم الوهابية قد تضاعف على أهل الأحساء فرحلنا عنها وما شعرنا بالأمان إلاّ في عمان.

وبرغم من أن الانجليز رسموا لابن سعود حدود دولته في الجزيرة العربية، ومنعوه من التمدّد إلى إمارات الساحل المتصالح وساحل عمان جنوبًا وصولًا إلى الكويت ومرورًا بقطر والبحرين، فإن الأطماع السعودية لم تخمد، بل أخذت

أشكالًا أخرى. فقد عانت سلطنة عمان من مؤامرات الشقيقة الكبرى، ولعل أبرزها دعم السعودية في منتصف ستينيات القرن العشرين وأوائل السبعينيات الجبهة الشعبية لتحرير عُمان التي اتخذت من مدينة ظفار العُمانية مسرحًا لعملياتها. وكانت الجبهة مدعومة من عدّة أقطاب تعمل على إسقاط حكم سعيد بن تيمور البوسعيدي.

وفي الثالث والعشرين من يوليو سنة 1970 تولى السطان قابوس بن سعيد خلفًا لوالده سعيد بن تيمور، وقاد نهضة عمرانية تقوم على الإنفتاح الاقتصادي واعتمد سياسة مستقلة تقوم على الحياد وتعدّد الأقطاب.

ولم يغيّر النظام السعودي من سياسته العدائية ضد جارته في الجنوب الشرقي. فلم تخف الشقيقة الكبرى موقفها العقدي من سلطنة عمان، ولطالما سعت إلى تخريب المعادلة القائمة على التعايش والتسامح بين المكوّنات السكانية في السلطنة، وتكفير مكوّن وازن من سكانها، عبر إدخال الكتب التكفيرية التي تحرّض على معتقدات مكوّنات سكانية كبرى في عمان، كما أصرّ النظام السعودي على إرسال مشايخ التكفير إلى عمان بدعوى نشر العقيدة الصحيحة. ولكن سلطنة عمان وضعت حدًّا للتدخل السعودي للحيلولة دون السماح لفكر التحريض المذهبي والتكفير والعبث بالثوابت المجتمعية والدينية في البلاد.

وإذ يعترف مشايخ الوهابية بأن السلطنة لم تمنع دعاة المذاهب الإسلامية الكبرى من مزاولة نشاطات دينية في حدود المبادىء العليا للإسلام والحفاظ على الوحدة الداخلية واحترام المعتقدات كافة، ولكنهم في المقابل رأوا بأنهم وحدهم من يحق لهم تمثيل أهل السنة، ووحدهم أيضًا من يحق له الترويج للعقيدة الصحيحة، كما يرونها وليس من يصفونهم أتباع " أفكار الأشاعرة والمعتزلة" والعقائد الباطلة.

وقد مثّلت عمان نموذجًا في التعايش بين المعتقدات، كما يظهر ذلك في المساجد المشتركة حيث يصلي السني خلف الأباضي، والشيعي خلف السني وبالعكس، ولم يعرف العمانيون الكراهية على أساس ديني وعرقي، بل تعايشوا جميعًا كمواطنين وشركاء في وطن أحبوه ودافعوا عنه وحموه.. ونال أتباع كل مذهب

وطريقة حقهم في التعبير عن أنفسهم، ومارسوا شعائرهم دون إكراه أو قيد، ماداموا تحت سقف الإجماع الوطني والوحدة الوطنية والإسلامية..وقد كفل النظام الأساسي للسلطنة والصادر في السادس من نوفمبر سنة 1996 حقوق المواطنين في الاعتقاد. وقد جاء في المادة السابعة عشرة من الباب الثالث من النظام الأساسي تحت عنوان: الحقوق والواجبات العامة:

المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي .

وكان المفتي السابق للمملكة السعودية الشيخ عبد العزيز بن باز قد أفتى بكفر الطائفة الإباضية في عمان على خلفية الموقف من رؤية الخالق يوم القيامة، وأفتى بكفر من يقول بعدم الرؤية ويشمل ذلك طوائف كثيرة من المسلمين، وأنهم يكفّرون الصحابة[1].

وصدرت الفتوى عن رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، والأمانة العامة لهيئة كبار العلماء برقم 2/717 وتاريخ الثامن من ربيع الأول سنة 1407 للهجرة الموافق العاشر من نوفمبر سنة 1986. كما جاء في فتوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء رقم 6935 بأن "فرقة الإباضية من الفرق الضالة لما فيها من البغي والعدوان..ولا تجوز الصلاة خلفهم"[2].

لقد تسببت الفتوى بتوتير العلاقات بين الرياض ومسقط، ولم يبذل حكّام الرياض جهدًا حقيقيًا (باستثناء لغة المجاملات) لاحتواء الموقف، فقد أبقوا على الفتوى في موسوعة الفتاوى الصادرة عن المؤسسة الدينية الرسمية ولا تزال الفتوى قائمة.

ونقل عن مصادر عمانية وسعودية أن سلطان عمان السابق قابوس بن سعيد شكا للملك فهد إصدار مشايخ الوهابية فتاوى توصم المذهب الإباضي بالتبديع

[1] https://shorturl.at/gryT9 هل الخوارج والإباضية كفّار؟، الشيخ عبدالعزيز ابن باز، موقع الفتاوى،
[2] http://iswy.co/e3mhj مجموع فتاوى اللجنة الدائمة بالسعودية - المجلد الثالث والعشرون (العقيدة). رابط المادة:

والتضليل وتعدّهم من ذوي البدع المكفرة وتحّرم الصلاة خلفهم، وأوضح السلطان قابوس للملك فهد بأن مثل هذه الفتاوى من شأنها إثارة الكراهية والنزاعات وتحول دون تعزيز اواصر الأخوة بين الشعبين.

وبادرت القيادة الدينية في عمان ممثلة في العلامة أحمد الخليلي الى تبديد الالتباسات التي علقت في ذهب المفتي السعودي حول المذهب الأباضي. ويقول العلامة الخليلي أنه في عام 1986 زار الرياض والتقى ابن باز في مكتبه، وطلب الأخير أن يكاشف الخليلي بموقفه من أتباع المذهب الإباضي، ثم طلب ابن باز منه ومن الوفد المرافق له إعلان توبتهم والبراءة من عقيدة آبائهم وأجدادهم، ولكن الخليلي دعى ابن باز إلى مناظرة أمام الكعبة إن كان لابد من نقاش حولها، ولكن إبن باز رفض الدعوة.

على أية حال، فإن ما يميّز ابن باز والخليلي هو تباين منهجي، أي بين الواحدية والتعددية. وبعيدًا عن التاريخ وتناقضاته، فإن ابن باز يتحدر من مدرسة ترى في كل المسلمين ضلالًا وفي المنتسبين لها أهل الحق الحصري أو ما اصطلح عليه بـ (الفرقة الناجية)، فيما ينتمي الخليلي الى بلد قائم على التعددية المذهبية والتسامح بين المذاهب. فالتسامح الديني والتعايش الحر بين المعتقدات ليس طارئًا في سلطنة عمان، وقد جاء في تاريخ عمان أن الامام ناصر بن مرشد اليعربي، وقد اجتمع المسلمون في عمان على توليته إماماً عليهم وذلك سنة 1024 وسلطانهم يومئذ مالك بن أبي العرب وهو جد الإمام ناصر بن مرشد.

الخلاف الحدودي

تمثل واحة البريمي العنوان الأبرز في الخلاف الحدودي بين السعودية والامارات وعمان. وقد عملت الشقيقة الكبرى على اقتطاع الواحة بتمامها وإلحاقها بالسيادة السعودية متجاوزة حقوق شقيقاتها في دول مجلس التعاون. وقد

تمسّكت سلطنة عمان بحقها التاريخي والجغرافي في ثلاث قرى من واحة البريمي، فيما أصرّت السعودية على تبعية الواحة أرضًا وسكّانًا لها بناء على احتلال القوات السعودية الوهابية في الدولة السعودية الأولى والثانية.

من الناحية التاريخية، كانت واحة البريمي مسألة حصرية بين الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ولكن جاءت أطراف خارجية بريطانية وسعودية لتزيد في تعقيد المشكلة. ومنذ عام 1793 حين دخل الغزاة السعوديون منطقة البريمي تحوّلوا الى طرف في النزاع. وبرغم من المقاومة الشرسة التي أظهرتها القبائل العمانية ضد الغزو السعودي للواحة، بقي الحكام السعوديون يتطلعون الى الدخول على خط البريمي لاقتطاعها بصورة كاملة، وزاد اهتمامهم بهذه المنطقة بعد اكتشاف النفط فيها.

في الدولة السعودية الثانية في الفترة ما بين 1824 و1891 نجح الحكام السعوديون في مدّ نفوذهم لبعض الوقت في البريمي، في ظل معارضة من حكّام عمان وشيوخ القواسم والعجمان وأبو ظبي.

ومع بدء الدولة السعودية الثالثة في عهد عبد العزيز بن سعود سنة 1902، كانت المعادلة الاقليمية قائمة، إذ بقي الانجليز مسيطرين على الساحل الشرقي الممتد من عمان جنوباً الى البصرة شمالاً..

بعد الحرب العالمية الثانية، تغيّرت المعادلات الاقليمية والدولية مع صعود قوى جديدة في العالم فيما بدأ النفوذ البريطاني بالإنحسار. أما بالنسبة للولايات المتحدة التي أصبحت الوارث الجديد للاستعمار البريطاني في المنطقة والحليف الجديد للمملكة السعودية فقد أثارت مسألة ملكية أراضي البريمي، في حين قام البريطانيون باتخاذ إجراءات مضادة لصالح حاكم أبوظبي. وكان ظهور النفط في أراضي عُمان سبباً أساسياً في تعمّق الخلاف، وإثارة القلاقل في السلطنة من قبل عدة قبائل عام 1950. صارت إمامة عمان في مستهل الخمسينات بعد كشف احتياطيات بترولية كبيرة فيها، مسرحاً لصراع بريطاني أميركي. وفي يونيو 1952 استولت السعودية على واحة البُريمي برغم من الاتفاقات السابقة، فردّت

بريطانيا في مطلع 1954 بهجوم استعادت به الواحة باستخدام فصائل مسلحة من سلطنة مسقط ومشيخة أبو ظبي وبقيادة ضباط وفنيين بريطانيين، وباتت المنطقة على حافة حرب خليجية. وفي يوليو 1954 تمّ التوصل إلى اتفاقية تسوية للخلاف، وتقرر رسميًا أن ينقب البريطانيون عن البترول في القسم الشمالي من الواحة في حين ينقب الأمريكيون عنه في قسمها الجنوبي، أما بشأن واحة البُريمي فإن الدول الثلاث التي تنازعت على سيادتها (أي عمان والامارات والسعودية) فكانت أمام حل إلزامي للمشكلة عام 1971، اقتضى إلحاق ثلاث قرى منها بسلطنة عُمان وهي البريمي وصعرة وحماسة، والسبع الباقيات تبعت دولة الإمارات العربية المتحدة وضمت إلى مدينة العين.

بعد توليّه الحكم في سلطنة عمان في يوليو 1970، قام السلطان قابوس بن سعيد بزيارة إلى المملكة السعودية والتقى خلالها بالملك فيصل، وصدر بيان يتضمن اعترافًا سعوديًا بسطنة عمان، بعد تاريخ مرير من التدخل في شؤونها ومنها دعم المتمرّدين للإطاحة بالدولة العمانية.

لم تضع الزيارة نهاية حاسمة للخلاف الحدودي بين مسقط والرياض، ولكّنه جمّد خلافاً عميقاً بين الدولتين. وفي العام 1990 وجّه السلطان قابوس دعوة للملك فهد لزيارة السلطنة وتمّ الاتفاق على إنهاء الخلاف الحدودي.

سلسلة مفاوضات جرت بين الطرفين لحل الخلاف الدائر حول الحدود المتنازع عليها في صحراء الربع الخالي. لم يُكشَف عن مضمون المفاوضات، ولكن في مارس 1990 أعلن عن اتفاقية في حفر الباطن بين الملك فهد والسلطان قابوس، وتضمنت ملاحق الإتفاقية تحديد مناطق الرعي، وتنظيم التنقّل، ورسم حقوق السيادة لكلا البلدين.

عارضت اليمن الاتفاقية، وأعلنت أنه لا يوجد بين السعودية وعمان في هذا الجزء من الجزيرة العربية أية حدود، وهو الجزء الذي تطلق عليه اليمن الصحراء اليمنية الكبرى.

استغلت السعودية الأوضاع اليمنية حيث كانت ترتيبات الوحدة بين شطري اليمن تجري على قدم وساق، فأرادت السعودية حسم ملف الحدود بالإتفاق مع القادة الجنوبيين بمعزل عن الشمال اليمني، وهو ما أثار حفيظة اليمنيين. وبعد أن باتت الوحدة بين صنعاء وعدن على وشك الدخول حيز التنفيذ، زار الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح الملك فهد في حفر الباطن قادمًا من الأردن بعد انعقاد قمة مجلس التعاون العربي في مارس 1990، وكان هدف الزيارة إقناع الملك فهد بتأييد الوحدة بين شطري اليمن، لأنها ستجعل من الممكن حسم موضوع الحدود وأن بدء مفاوضات جدّية حول كل قضايا الحدود، القديم منها والجديد، بما يشمل معاهدة الطائف ضرورة مطلقة. وبرغم من تأييد فهد الوحدة اليمنية ظاهرًا، فإنه أخفى ما تمّ في الإتفاق الحدودي مع سلطنة عمان. وبعد أن علمت الدولة اليمنية بالاتفاق، أعلنت عن تحفّظها بحقها فى هذا الشأن لا سيما وأنّها فى طريقها إلى الوحدة الكاملة بين الشطرين الشمالى والجنوبى.

لابد من الاشارة إلى أن السعودية سبقت الإتفاق الحدودي مع سلطنة عمان بحشد قواتها على الحدود العمانية للضغط على مسقط للقبول ببنود الإتفاقية الحدودية، ولولا التدخل البريطاني والأميركي في اللحظة الأخيرة لاندلعت حرب بين السعودية وسلطنة عمان. وفي النتائج، حصلت السعودية على مساحات شاسعة من صحراء الربع الخالي الواقعة في الجانب العماني، وهذا الجزء غني بالثروة النفطية، ولكن القيادة العمانية رأت في التنازل عن هذه الأراضي سبيلًا لتجنيب شعبها عدوانًا من الشقيقة الكبرى.

اتفاقية حفر الباطن الموقّعة في الرابع والعشرين من مارس سنة 1990، بين المملكة السعودية وسلطنة عمان تبدأ من نقطة بالقرب من أم الزمول وحتى نقطة التقاء الحدود العمانية اليمنية. وبعد خمسة سنوات من إعداد المواصفات الفنية واجراء المسوحات الجوية والأرضية وإنشاء العلامات الخرسانية لنقاط الحدود وانتاج الخرائط، تم توقيع الخرائط الحدودية بين المملكة السعودية وسلطنة عمان في الرياض عام 1995.

احتفالية أحاطت بالإعلان عن توقيع الخرائط الحدودية، وصفت من قبل مصادر مسؤولة في الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي بـ "لبنة أولى" في طريق ترسيم الحدود الدولية بين بقية دول المجلس، فيما وصفته أوساط أخرى بأنه "إنجاز سياسي كبير" يمهّد لحلول مماثلة لخلافات حدودية أخرى بين سلطنة عمان واليمن وبين السعودية واليمن.

ولكن..وبرغم من مضي سنوات على الإتفاقية الحدودية فإن "العبرة بالنتائج"، كما قال عضو في الوفد العماني، حيث أبدى الجانب السعودي تعنتًا فيما يرتبط بالمواصفات الفنية والمسوحات الجويّة والأرضية وإنشاء العلامات الخرسانية لنقاط الحدود وإنتاج الخرائط.

نشير الى أن طول الحدود الدولية بين المملكة السعودية وسلطنة عمان يصل الى 657.4 كيلومترًا، وتبدأ من منطقة أم الزمول في الشمال وتنتهي في رملة شعيت.

وقد تحدّث الجانب العماني أن الخرائط الموقّع عليها سوف تودع لدى المنظمات الدولية (الأمم المتحدة) والاقليمية (الجامعة العربية والأمانة العام لمجلس التعاون الخليجي). ولا يزال العمانيون ينظرون إلى تلك الاتفاقية الحدودية مع الشقيقة الكبرى على أنها اتفاق تحت الضغط، وأن الحشود العسكرية السعودية على الحدود العمانية قبيل توقيع الاتفاقية كشفت عن النوايا العدوانية لدى الشقيقة الكبرى، وهو ما يجعل عُمَان حذرة على الدوام من السياسات السعودية إزاء شريكاتها في مجلس التعاون الخليجي.

الامن الإقليمي..بين العداء والتعاون

برغم من انضمام سلطنة عمان الى مجلس التعاون الخليجي منذ نشأته عام 1981 فإنها نأت عن الإنحياز الى خصومات الشقيقة الكبرى مع الدول الأخرى، وقد جنّبها ذلك مشكلات مع الآخرين دون أسباب وجيهة، بل حافظت السلطنة على علاقات متوازنة، وحجزت مكانة لها بين دول المنطقة والعالم تقوم على الحياد والانفتاح ولعب دور الوسيط في المنازعات والخلافات بين الدول..

تباينت سلطنة عمان عن المملكة السعودية في ملف الأمن الإقليمي. فبينما دعا السلطان قابوس، في العام 1976 إلى عقد محادثات بين الدول الثماني المطلة على الخليج وهي الدول الست المؤلفة لمجلس التعاون الخليجي الحالي زائدًا العراق وايران، بهدف إزالة التوتر وإرساء نظام إقليمي يقوم على التفاهم بين هذه الدول، وكرّر الدعوة بعد انتصار الثورة الاسلامية في ايران عام 1979 الا أن السعودية كانت دائماً تعارض أي تقارب بين هذه الدول، وجاءت الحرب العراقية الايرانية في 1980 لتزيد الأمر تعقيدًا ولتقوّض تمامًا ولنحو عقد من الزمن فرصة التفاهم بين هذه الدول، فيما حافظت السلطنة على علاقات ودية مع إيران، برغم من موجة العداء المتصاعدة ضد الأخيرة في المنطقة والعالم.

كانت عمان حاضنة لكثير من الحوارات بين ايران والغرب لبحث وقف اطلاق النار في الحرب العراقية الايرانية، وكذلك لتسوية الخلاف حول الملف النووي الايراني الذي بلغ خواتيم إيجابية بتوقيع الاتفاق بين ايران و 5+1 في يوليو 2015 قبل أن ينقلب عليه الرئيس الاميركي السابق دونالد ترمب في نوفمبر 2018.

في العام 1987 رفضت سلطنة عمان الدعوة لمقاطعة ايران وعزلها دبلوماسيًا واقتصادياً من اجل الضغط عليها للقبول بشروط وقف إطلاق النار مع العراق، ورفضت السماح للعراق في عهد صدام حسين من استخدام أراضيها لشن هجوم على الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. وبعد وقف الحرب العراقية الايرانية في الثامن من أغسطس سنة 1988، قامت سلطنة عمان بوساطة لتسوية الخلاف بين إيران والسعودية وإيران وبريطانيا.

وثبّتت عمان دورها كوسيط ناجح وحيوي لدول المنطقة والعالم، حيث حقّقت نجاحات لافتة في ملف البحّارة البريطانيين عام 2007 والاميركيين 2011 والذين دخلوا المياه الاقليمية لإيران وتمّ احتجازهم من قبل البحرية الايرانية. أكثر من ذلك فقد تولّت عمان تمثيل المصالح الايرانية في عدد من الدول الغربية مثل بريطانيا وكندا.

وتمثل المفاوضات الايرانية الأميركية حول الملف النووي تاج الوساطات العمانية والتي أثارت حفيظة المملكة السعودية كما عبّر عن ذلك رئيس الاستخبارات العامة الأسبق تركي الفيصل حين تحدّث عمّا يشبه خديعة وقعت فيها بلاده لأنها لم تعلم عن وجود مفاوضات سريّة بين واشنطن وطهران منذ العام 2011.

ومنذ توليه منصب وزير الخارجية، كانت مسقط أول عاصمة خارجية يزورها أمير عبد اللهيان في يناير 2022 وكان في طليعة الملفات التي ناقشها مع الجانب العماني هي تجديد الوساطة العمانية في الملف النووي خصوصًا بعد أن شهدت الجولة الثامنة من مفاوضات فيينا، بين المجموعة الدولية وطهران، عراقيل تتعلق بالضمانات التي تطلبها إيران، مقابل الشروط الأميركية لناحية لرفع العقوبات. وكان عبد اللهيان قد صّرح بأن "العمانيين سيواصلون جهودهم الدبلوماسية من أجل اتفاق جيد". وأضاف عبد اللهيان: "لعب العمانيون دورًا لتوصل هذه المفاوضات إلى الاتفاق النووي، على مستوى متعدد الأطراف، وفيما يتعلق ببعض الأطراف الغربية". وتابع: "لدى العمانيين النوايا الصادقة في توصل المفاوضات إلى نتيجة جيدة ومستدامة، ويواصلون جهودهم الدبلوماسية لمساعدة طاولة المفاوضات في التوصل إلى اتفاق جيد".

كان نجاح المفاوضات في الملف النووي يعني بالنسبة لعمان وإيران فرصاً ذهبية للتعاون الاقتصادي المشترك، خصوصًا في حال تمّ رفع العقوبات المفروضة على طهران. لا شك أن ثمة دولًا خليجية ولاسيما السعودية والإمارات تنظر إلى هذا التطوّر بعين الريبة لتأثيراته الإقتصادية المباشرة على اقتصاد البلدين، لا سيما بالنسبة للامارات التي يعتمد اقتصادها على تغييب أي دور اقتصادي فاعل لعمان واليمن. ولذلك، تبنّت السعودية والامارات مواقف متشدّدة وإن لم تكن معلنة ضد سلطنة عمان، على قاعدة أن الأخيرة قادت مبادرة المفاوضات دون تنسيق مع شركائها في مجلس التعاون، برغم من أن سياسة السلطنة الثابتة والقديمة مستقلة إزاء ملفات إقليمية عديدة، وآخرها ملف العدوان السعودي على اليمن.

حين طرحت فكرة مشروع الإتحاد الخليجي عام 2011 أعربت سلطنة عمان عن رفضها للمشروع، وبعد سنتين أعلن يوسف بن علوي الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في الحكومة العُمانية، في منتدى الأمن الخليجي الذي عقد في العاصمة البحرينية المنامة في ديسمبر 2013، أنَّ عُمان لن تكون جزءًا من الاتحاد الخليجي في حال قيامه، ولوّح بانسحاب السلطنة من مجلس التعاون الخليجي فيما إذا أصرّت دول الخليج العربية على المضي قدمًا في مشروع الوحدة. وقد أثارت عمان بموقفها الشجاع والصريح حفيظة الرياض التي أعلنت على لسان وزير خارجيتها السابق سعود الفيصل في مارس 2014 بأن الدول الخليج سوف تمضي في الاتحاد بدون عمان..

وكان التفسير السعودي لرفض عمان مشروع الاتحاد الخليجي أن السبب هو العامل الايراني، وهذا ما استدعى توضيحًا من الجانب العماني، حيث اتصل وزير الخارجية العماني يوسف العلوي مع نظيره السعودي سعود الفيصل وأوضح له بأن العامل الايراني في معادلة السلطنة ليس جديدًا وكان دومًا مسخرًا لتأمين دول الخليج وحماية مصالحها ولا يوجد مبرر للتصعيد مع طهران. وقال بن علوي بأن السلطنة اختارت عدم الانضواء في الاتحاد الخليجي مقترحًا، بدلًا عن ذلك، فتح حوار مع ايران وليس الخصومة معها.ولكن الجانب السعودي رفض التفسير العماني، وتمسّك بورقة العمل الخاصة بالاتحاد الخليجي في قمة الكويت في 10 ديسمبر 2013.

وكان وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية نزار مدني قد دعا في كلمته في منتدى الأمن الإقليمي في المنامة في 8 ديسمبر سنة 2013 الى:

"انتقال مجلس التعاون من مرحلة التنسيق والتعاون إلى مرحلة التكامل والوحدة الكاملة لم تعد ترفاً وإنما باتت ضرورة ملحة تفرضها الأهمية الكبيرة لمنطقة الخليج العربي من النواحي الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية التي جلبت لدولها الكثير من المخاطر والمشكلات وهوما يفرض على دول مجلس التعاون الخليجي السعي نحو التكامل والاتحاد بهدف الحفاظ على المكتسبات والمنجزات ودرء المخاطر والتهديدات".

وقد فاجأ الوزير العماني يوسف بن علوي الجميع عندما وقف وسط الحضور، وأمسك بالمايكروفون ليرد على الوزير السعودي نزاد مدني فقال "لن نمنع قيام هذا الاتحاد، ولكن اذا حصل، فلن نكون جزءا منه".

وفي حديث لوكالة الصحافة الفرنسية على هامش منتدى المنامة في 8 ديسمبر 2013 قال بن علوي: "موقفنا إيجابي وليس سلبيًا، فنحن ضد الاتحاد لكننا لن نمنعه" وأضاف: " في حال قررت الدول الخمس الأعضاء الأخرى وهي السعودية والكويت والبحرين والامارات العربية المتحدة وقطر إقامة الاتحاد سننسحب ببساطة من مجلس التعاون الخليجي".

لم يكن موقفًا انفعاليًا، ولا ردة فعل عابرة، فقد كان قادة دول مجلس التعاون على دراية تامة بالموقف العماني المبدئي من مسألة الاتحاد الخليجي، وإن التعبير عنه بهذا الوضوح يكشف عن مستوى مرتفع من التوتر بين الرياض ومسقط.

جاء الموقف العماني قبل يومين من انعقاد القمة الخليجية في الكويت، وفي منتدى حضره وزراء الخارجية الخليجيين والعرب، وكذلك وزير الدفاع الأميركي السابق تشاك هاغل وعدد من الوزراء الأوروبيين والدوليين. ما يلفت في الموقف العماني أنه جاء في ظل مناخ التوتر السائد بين قطر والسعودية على خلفية الموقف من الإنقلاب في مصر في 30 يونيو 2013، وبعد فترة قصيرة من التوافق النووي بين ايران والدول الخمس زائدًا ألمانيا..

من منظور العمانيين، لم يكن مشروع الاتحاد الخليجي ناضجًا بدرجة كافية بل إن طرحه في قمة دول مجلس التعاون الخليجي في الكويت في ديسمبر 2013 لم يكن تعبيراً عن حاجة خليجية داخلية بل هو رد فعل على متغيّر خارجي، وتحديدًا الاتفاق الأولي الذي توصلت اليه ايران والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا في الملف النووي. ولذلك، فإن عمان لم ترَ أن الاتحاد قابل للحياة، بل إن توظيفه في خلافات مع إيران سوف يؤدي الى تقويض الفكرة من أساسها..

من يراقب الشأن الخليجي، سوف يدرك بسهولة أنّ القرار العُماني القاضي برفض فكرة الإتحاد الخليجي لم يكن مفاجئًا وإن كانت طريقة تظهير القرار عالية النبرة. فقد كانت عمان شديدة الوضوح في رفض مشروع العملة الخليجية الموحدة، وفي ذلك دلالة واضحة على التوجه العُماني، والذي يفتح الباب على رفض ماعداه وما أكبر منه وهو مشروع الاتحاد.

ويمكن رصد أهم أسباب الموقف العماني الرافض للإتحاد:

أولاً: سياسة النأي بالسلطنة عن الصراعات الإقليمية والدولية، واعتماد مبدأ الحياد الإيجابي في النزاعات ورفض سياسة التدخل في شؤون الآخرين، وتبني مبدأ الحوار. وهذه السياسة لا تنسجم مع السياسة الخارجية السائدة في دول مجلس التعاون الخليجي والموجّهة سعوديًا والقائمة على المصادمة وتصفية الحسابات واشعال الخصومات. من وجهة نظر عمان، فإنّ الوحدة الخليجية حين تقوم على خوض النزاعات وتأزيم العلاقات فإنها لا تفشل الوحدة فحسب بل تهدّد الأمن في عموم منطقة الخليج. ولذلك، رفضت عمان السير مع السعودية وقطر والإمارات في الإنغماس في أزمات الشرق الأوسط منذ بدء الربيع العربي..

ثانيًا: إن دوافع الإتحاد الخليجي ليست نابعة من شروط وأوضاع محلية وبمواصفات مستمدة من تصوّرات وحاجات شعوب دول مجلس التعاون الخليجي، بل هو دافع واحد وراء ذلك هو التصدّي لإيران. ولا ترى عمان بأن هذا الدافع كفيل ببناء وحدة خليجية حقيقية بل مآلها التفكك والانهيار.

ثالثاً: أن مشروع الاتحاد الخليجي لم يستكمل شروطه التمهيدية، وأن ثمة مقدمات ضرورية قبل بلوغ ذروة العلاقة بين دول المجلس من بينها تصفية الخلافات الحدودية والتناقضات السياسية وتعميم ثقافة الاتحاد بين شعوب المنطقة. ولذلك، ترى عمان بأن مشروع الوحدة لا يزال مبكرًا وسابقاً لأوانه، وهناك الكثير من الخطوات التي يجب إنجازها في مجالات السياسات المالية والاقتصادية، والنظم القانونية والاجتماعية، والترتيبات السياسية والدستورية.

وكانت دول مجلس التعاون قد شهدت على مدى سنوات خلافات حادة تتعلق بالعملة الموحدّة، وبالتعرفة الجمركية، وبالبطاقة الموحدة، وبالبنك المركزي الخليجي.. وكادت تؤدي إلى قطع العلاقات بين الامارات والسعودية ذات صيف، كما بلغ التوّتر بين قطر والسعودية الى حد اعلان الأخيرة ولأكثر من مرة (2014 و2017) ومعها الامارات والبحرين ومصر في الجولة الثانية، حصارًا بحريًّا وبريًّا وجويًّا من أجل إرغامها على التنازل عن مواقف سياسية معينة، فيما شهدت الخلافات الحدودية بين الكويت والسعودية مرحلة متطوّرة أدى الى تعطيل انتاج وتصدير النفط في الحقول المشتركة في المنطقة المحايدة..وبالنسبة لعمان فلديها تجارب مريرة مع الجارة اللدودة الامارات ولا سيما في شبكات التجسس الإماراتية التي لا يمر عام إلا ويعلن عن اكتشاف واحدة من الشبكات المرتبطة بالامارات للتخطيط لقلب نظام الحكم..

رابعاً: هاجس الشقيقة الكبرى، المستفيد الأكبر من أي اتحاد خليجي لتعزيز نفوذها وهيمنتها على بقية دول المجلس، الأمر الذي قد يفقد هذه الدول سيادتها واستقلالها. وبالتالي فإن عمان شأن أغلب دول مجلس التعاون الخليجي تنظر الى الوحدة بوصفها مكافأة مجانية تقدّمها هذه الدول للشقيقة الكبرى. وإنّ عمان عبّرت في موقفها الصريح والواضح برفض الاتحاد الخليجي عن حال أغلب دول مجلس التعاون باستثناء المملكة السعودية، المستفيدة الوحيدة من الاتحاد.

فالسعودية بحكم نفوذها السياسي والاقتصادي والثقل الديمغرافي إلى جانب المساحة الجغرافية الواسعة، جعلتها دائمًا في موقع الصدارة، حتى أن مقرّ مجلس التعاون الخليجي كان في الرياض، وكذلك الترتيبات الامنية والعسكرية والاقتصادية كانت على الدوام سعودية.

لم يرق للرياض رفض عمان الانضمام للإتحاد الخليجي، كما جاء على لسان تركي الفيصل رئيس الاستخبارات السعودي الأسبق الذي شارك في حوار المنامة في ديسمبر 2013 وقال "ان حق عُمان أن تعبر عن رأيها لكن لا اعتقد ان ذلك سيمنع قيام الاتحاد"، أي أن حكومة بلاده ستمضي في مشروع الاتحاد

بدون السلطنة، ما يعني أن السعودية تنظر الى الموقف العماني على أنه يستهدفها دون غيرها، لأنها المستفيدة الأولى من الاتحاد.

في العلاقات السعودية العمانية على خلفية الغضب السعودي على مسقط كما ظهر في تعليقات الصحف السعودية في العاشر من ديسمبر سنة 2013، الى حد المطالبة بوقف المساعدات المالية التي كان قد قررها مجلس التعاون الخليجي للسلطنة.

وعبّر صحافيون مقرّبون من السلطات السعودية عن غضبهم من سلطنة عمان من خلال تعليقات الصحف السعودية، ولوّح رئيس تحرير صحيفة "الاقتصادية" السابق سلمان الدوسري بقطع الدعم الخليجي عنها في حال خروجها من منظومة مجلس التعاون. وكتب مقالًا في التاسع من ديسمبر 2013 بعنوان (عمان والخليج..الإنسحاب أفضل) وبدا موتورًا في تعليقه على موقف وزير الخارجية العماني[3].

وذكّر الدوسري ما قرّره مجلس التعاون الخليجي في مارس 2011 بتقديم دعم مالي لسلطنة عمان بقيمة 10 مليارات دولار على مدى عشر سنوات، بواقع مليار دولار كل عام، وأن تهديد السلطنة بالخروج من المجلس سوف يهدد مصير السبعة المليارات المتبقية. لغة ابتزاز واضحة عبّر عنها الدوسري في مقالته بل زاد عليها بعدًا مؤامراتيًا بوضع الموقف العماني في سياق مخطط عماني إيراني لإطاحة مجلس التعاون، وختم مقالته بطريقة فجّة وقال حرفياً "فلتخرج السلطنة من المجلس حتى لا تكون عقبة أمام باقي أعضائه.. ربما يكون الإنسحاب أفضل للجميع".

وفي ردّ على مقالة الدوسري، علق الكاتب والاعلامي العماني زاهر بن حارث المحروقي في مقالة بعنوان (المساعدات الخليجية لعمان) رفض فيها منطق "المنّة" و"الابتزاز" "وكأنّ عمان بتاريخها وحضارتها وعراقة شعبها لم تكن

[3] سلمان الدوسري، الاقتصادية، 9 ديسمبر 2013، الرابط: https://www.aleqt.com/2013/12/09/article_806145.html

يوما ما إلا بهذه المساعدات"، وشبّهها بالمنحة الأميركية لمصر بعد توقيع اتفاقية "كامب ديفيد"، والتي يصفها بـ "منحة الذل"[4].

وفي تصويب للموقف العماني، قال المحروقي بأن الموقف العماني من رفض فكرة الاتحاد الخليجي، ليس موجّها ضد أي أحد، ولم يكن يحتاج إلى كل هذه الضجة المفتعلة، باعتبار معظم الدول الخليجية تؤمن بوجهة النظر العمانية ولا تجرؤ على التصريح بذلك. وبخصوص المليارات العشرة المخصصة لدعم عمان بعد حوادث فبراير 2011، فإنّ تصريحات ملتبسة صدرت عن وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي وكذلك صحف عمانية توحي بأن هذه المبالغ لم تصل إلى العمانيين قط وإنها بقيت في إطار الاستهلاك الاعلامي حصريًا..

وكانت صحيفة (رأي اليوم) الالكترونية ومقرها لندن قد نقلت في الحادي عشر من سبتمبر سنة 2013 عن دبلوماسي عماني اثناء توقّفه في لندن، أن بلاده لا تريد منحاً مالية من شقيقاتها، وإنما معاملتها أسوة بدول غير خليجية، واستثمار فوائض أموالها وهي بمئات المليارات في مشاريع سياحية وصناعية وزراعية في السلطنة حيث فرص الربح كبيرة ونسب العوائد عالية جدًا، الأمر الذي سيعود بالفائدة على المستثمر والاقتصاد العماني معاً، الأول يجني الارباح والثاني الوظائف للشباب العاطل.

تركت ردود الفعل غير المسؤولة من الجانب السعودي ندبًا غائرة وجروحًا عميقة لدى العمانيين الذين لم يتوقعوا أن تنهال السهام عليهم لمجرد التعبير عن موقف منسجم مع تاريخهم ومتصالح مع ثقافتهم واستقلالهم الوطني.

عاصفة الحزم على اليمن...والرفض العماني

رفضت عمان التدخل العسكري المباشر في اليمن في مارس 2015، مستتبعًا مواقف أخرى حيادية من ملفات أخرى مثل سوريا حيث رفضت عمان قطع

[4] زاهر بن حارث المحروقي، المساعدات الخليجية لعمان، الفلق، 13 ديسمبر 2013، الرابط: https://shorturl.at/LS258

علاقاتها الدبلوماسية مع دمشق، واستقبلت في ذروة احتدام المعارك في سوريا وزير الخارجية السوري وليد المعلم في إطار كسر للمقاطعة الخليجية والعربية للدولة السورية..

وكان خلاف برز على السطح بعد قيام الطائرات الحربية السعودية بقصف منزل السفير العماني في صنعاء في الثامن عشر من سبتمبر 2015. قدّمت سلطنة عمان في اليوم التالي احتجاجًا رسميًا على تعرّض مقر سفيرها في صنعاء بدر بن محمد المنذري لقصف من طائرات التحالف السعودي، ودعت الأمم المتحدة إلى التحرك لوضع حد للحرب في اليمن

وذكرت وكالة الأنباء العمانية أن السلطنة استدعت عبر وزارة الخارجية سفير المملكة السعودية لدى السلطنة، عيد محمد الثقفي وسلّمته مذكرة احتجاج على قيام طيران التحالف باستهداف منزل سفيرها في العاصمة اليمنية صنعاء وأعربت له عن أسفها لهذا الحادث وأن السلطنة في انتظار تفسير له.

وجاء في مذكرة الاحتجاج:

"نود إبلاغكم بأسفنا الشديد لاستهداف طائرات التحالف العربي الذي تقوده المملكة العربية السعودية الشقيقة في اليمن مقر سكن سفير السلطنة في العاصمة صنعاء مما أدى إلى تدمير المبنى ووقوع أضرار جسيمة، وإننا إذ نحتج على هذا العمل تجاه سلطنة عمان فإننا نطالب المملكة بتقديم تفسير لهذا التصرف"[5].

وبرغم من نفي المتحدث باسم قيادة قوات التحالف أحمد عسيري استهداف طائرات التحالف لمنزل السفير العماني، فإن شهادات السكان اليمنيين القريبين من موقع الهجوم تؤكد حدوث غارة جوية على مقر السفير العماني في صنعاء.

في الواقع، إن استهداف الطائرات الحربية السعودية منزل السفير العماني في صنعاء كان ينطوي على رسالة خطيرة، مفادها أن الرياض تنظر الى عمان

[5] "مسقط" تحتج على "الرياض" بعد قصف منزل سفيرها في صنعاء، موقع عربي 21، 19 سبتمبر 2015، الرابط: https://shorturl.at/hwyR2

بكونها طرفًا غير محايد، وإن رفضها الإنضمام إلى التحالف العربي بقيادة السعودية على أنه موقف خصامي من وجهة نظر الحكّام السعوديين، وإن السلوك العماني القائم على التوفيق بين المتخاصمين لا يعني بالنسبة إلى السعودية سوى أن عمان تقف في المقلب الآخر، برغم من احتضانها عدة لقاءات لجماعة أنصار الله وممثلين عن حكومة عبد ربه منصور هادي، فضلًا عن كونها وسيطًا مقبولاً لدى جميع الأطراف. كان اختيار الكويت، وليس عمان، مكانًا لمفاوضات يمنية يمنية في رمضان العام 1437هـ في صيف 2016 رسالة سعودية واضحة بأن الرياض لا ترى في عمان مكانًا محايدًا. ونقل عن مصادر خليجية قولها أنّ الرياض كانت في لحظة انفعالية تقول بأنها تفضّل عقد المفاوضات في طهران على أن تعقدها في مسقط.

وقد لعبت سلطنة عمان منذ بداية العدوان السعودي على اليمن دور الوسيط لإنهاء الحرب، ورعت جولات متعاقبة من المفاوضات بين الأطراف المعنية في ملف الحرب يمنية وسعودية وأميركية من أجل وضع نهاية سريعة وحاسمة للعدوان السعودية على الشعب اليمني.

ترفض الرياض إعطاء أي دور لسلطنة عمان في إنهاء الحرب على اليمن، وتنظر إليها بكونها طرفًا منحازًا للمعتدى عليه. ولطالما عبّرت عن رفضها احتضان عمان مفاوضات لإنهاء الحرب، وكانت تقوم بإفشال المبادرات، بما فيها تلك التي كانت على وشك الوصول الى خواتيمها النهائية، كما حصل في صيف 2016 بمبادرة وزير الخارجية الأميركي السابق جون كيري الذي طلب التفاوض مع ممثلي حركة أنصار الله في مسقط برعاية عمانية، ولكن الجانب السعودي رفض النتائج المترتبة على المفاوضات ودفع الطرف اليمني الحليف له بتخريب المبادرة..

لقد تسبّب العدوان السعودي على اليمن في تعقيد المشهد الاقليمي وزاد في مستوى الخلاف بين الرياض ومسقط.

سلمان وعمان..الكراهية عارية

بدا عهد الملك سلمان الذي ورث العرش من سلفه عبد الله في الثالث والعشرين من يناير سنة 2015 مختلفًا لناحية تظهيره لمواقف مكتومة إزاء خصومها القريبين والبعيدين. إن سياسة المخاصمة السافرة التي اعتمدها سلمان كانت واضحة مع سلطنة عمان، ولا سيما على خلفية موقفها من العدوان السعودي على اليمن، وتجديدها الموقف الرافض لفكرة الإتحاد الخليجي.

كانت زيارة وزير الخارجية السعودي عادل الجبير الى سلطنة عمان في السادس من نوفمبر 2015 والتي جاءت بعد فترة قصيرة من قصف الطائرات الحربية السعودية لمنزل السفير العماني في صنعاء، وقيل عن مناقشات حول الملفات الاقليمية لا سيما الحل السلمي في سوريا واليمن، لم تحدث أدنى تغيير في العلاقات المتوترة بين الرياض ومسقط. زيارة الجبير جاءت بعد مرور اسبوع على زيارة بن علوي الى دمشق ولقائه الرئيس السوري بشار الأسد، وهي زيارة، لا ريب، جاءت على خلاف رغبة الرياض التي تقود الحرب على الدولة السورية، وقبل اسبوعين على انعقاد المفاوضات اليمنية اليمنية، أي بين حركة أنصار الله وحكومة عبدربه منصور هادي.. وبرغم من أن زيارة الجبير كان ينظر اليها على أنها بمثابة اعتراف سعودي بالدور العماني كوسيط حيوي في حل المشكلات الاقليمية، فإن الرياض بقيت متمسّكة بموقفها الخصامي من عمان وهي التي رسمت لنفسها منذ عقود سياسة مستقلة تقوم على التوازن، والانفتاح على الآخر، والحوار، ومعالجة الأزمات بالطرق الدبلوماسية بعيدًا عن منطق الحرب والخصام..

ومع ذلك، فإن السعودية لا تخفي حقيقة إيمانها بأن السلطنة لا تزال ملاذًا ضروريًا للخروج من الأزمات، وأن مسقط تدرك أن الرياض لن تستغني عنها حين تغرق في الوحل كما هو حالها اليوم في اليمن..

في الثالث من ديسمبر 2016 قام لملك سلمان بجولة خليجية بدأت بالامارات العربية المتحدة وشملت قطر والبحرين الدولة المضيفة للقمة الخليجية السابعة

والثلاثين في السادس والسابع من ديسمبر، وختمها بزيارة للكويت في الثامن من ديسمبر. كان استبعاد سلطنة عمان من الجولة الخليجية لافتًا، ولم يتطلب كبير جهد لفهم الرسالة السياسية السعودية من وراء ذلك. فهذا الإستبعاد يستحضر كل الملفات الخلافية بين الرياض ومسقط بما في ذلك ملف الاتحاد الخليجي..

في التاسع والعشرين من ديسمبر 2016 تلقى وزير الدفاع وولي ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، رسالة خطية من نظيره العماني بدر بن سعيد البوسعيدي، تضمنت إعلان سلطنة عمان الإنضمام إلى التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب.

في خلفية القرار العماني ما يدعو للتأمل، إذ شكّل مفاجأة لعديدين ولاسيما من غير المطلّعين على ملف العلاقات المتوّترة بين سلطنة عمان والمملكة السعودية، وفي ظل تنامي الاستقطاب السياسي الحاد في المنطقة. مجلة فورين أفيرز الأميركية ذكرت في 17 يناير 2017 أن الموقف العماني الجديد "لا يُمثِّل تحولًا في السياسة العمانية، بل هو استمرار لاستراتيجية السلطنة الممتدة للموازنة بين السعودية وإيران".

وأعطت المجلة تفسيراً للخطوة العمانية بما ينسجم والسياسة المتبعة لدى مسقط وقالت:

"أن السلطنة لطالما فضَّلت معالجة الخلافات عن طريق المشاركة بدلاً من اللجوء إلى سياسات حافة الهاوية أو السياسات الاستفزازية التي تُعرِّف العلاقات الإيرانية السعودية في الوقت الراهن".

وفي 29 ديسمبر 2016 ذكرت وكالة (رويترز) للأنباء بناء على مصادرها الخاصة بأن زيارة متوقعة قريبًا لولي ولي العهد ووزير الدفاع محمد بن سلمان إلى سلطنة عمان، تمهيداً لزيارة الملك سلمان. لم يصدر من الجانب السعودي ما يؤكد الزيارة. وفي العاشر من فبراير من العام نفسه ذكرت الصحيفة الالكترونية السعودية (إيلاف) المقرّبة من العائلة المالكة بأن الملك سلمان يستعد لجولة آسيوية تاريخية، تسبقها زيارة الى سلطنة عمان. وبحسب مصادر

"إيلاف"، أن الجولة تبدأ أواخر فبراير 2017. ولكن لم يصدر ما يفيد بوجود جولة من هذا القبيل، فضلاً عن زيارة للملك الى سلطنة عمان.

عادت إيلاف ونقلت في الثاني والعشرين من فبراير 2017 عن أمين عام مجلس الوزراء الأندونيسي براموانوا أنونج بأن الملك سلمان سيزور إندونيسيا في التاسع من مارس من العام نفسه، ترافقه حاشية من 1500 شخص، من بينهم عشرة وزراء، أثناء جولته الآسيوية وتشمل خمس دول، هي: الصين واليابان وماليزيا والمالديف، وإندونيسيا. ولم يذكر سلطنة عمان في هذه الجولة ابتداءً وانتهاءً، ما يفيد بأن الفتور في علاقات المملكة السعودية بالسلطنة كان ما يزال سيد الموقف.

وسواء تمّت الزيارة أم لم تتم، فإن ثمة تاريخًا مثقلًا من التوتّر والخصومة بين الرياض ومسقط يحول دون تطبيع العلاقة بين الدولتين. وفيما تصرّ الرياض على إحداث تغيير جوهري في السياسة العمانية وبما يدفع السلطنة إلى التخلي عن حياديتها، وتوازنها في التعامل مع ملفات المنطقة والعالم، فإن العمانيين في الوقت الذين يؤكدون على التزامهم بأواصر الأخوة مع أشقائهم في مجلس التعاون الخليجي يرفضون المساس بثوابت السلطنة في السياسة الخارجية، والعلاقات الوديّة مع دول الإقليم وفي المجالات كافة العربية والإسلامية والدولية..

ولطالما فضّلت سلطنة عمان الصفح عن شريكاتها في مجلس التعاون الخليجي، ولاسيما جارتها الاماراتية التي لاتزال تنسج شبكات التجسس، وتطلقها لتخريب الاستقرار والعبث بأمن العمانيين، فيما هدّدت الشقيقة الكبرى السلطنة ذات يوم بحرب شعواء عليها إبان العدوان السعودي على اليمن، بدعوى ممالأة أعداء المملكة السعودية..وسوف يبقى ملف الخلاف السعودي العماني مفتوحًا طالما لم تصل الرياض الى قناعة بحق شقيقاتها الأخريات في مجلس التعاون في العيش بسلام واستقلال تام بعيدًا عن تدخّل الشقيقة الكبرى ونزعة الهيمنة لديها.

مفاعيل الربيع الخليجي

بدأت إرهاصات حراك خليجي في البحرين في 14 فبراير 2011 ولا يزال هذا الحراك متواصلًا، وإن بوتيرة متقطّعة وبزخم شعبي أقل، ثم انتقل الحراك إلى سلطنة عمان في هيئة تظاهرات شعبية بدأت في 26 فبراير 2011 ما لبث أن قمعت بعد فترة وجيزة، ثم اشتعلت شرارة حراك شعبي شرقي المملكة السعودية في مارس 2011 فيما كانت بوادر حراك شعبي في مناطق أخرى من المملكة، وسرت الى الكويت التي كانت على موعد مع نشاط أكثر تنظيماً من قبل فئة الـ "بدون" والتنظيمات السياسية الدينية والمدنية المطالبة بعدم إجراء أي تغيير في قانون الانتخاب، الأمر الذي يتسبب في تغييرات جوهرية في الاحجام الانتخابية لشخصيات وتنظيمات سياسية، أما في الامارات العربية المتحدة فقد سبقت التدابير القمعية ضد عدد من الناشطين المحسوبين على التيار الاسلامي المقرّب من الاخوان أي حراك شعبي محتمل..تبقى قطر الدولة الخليجية التي ربما كان القمع الشديد حائلًا دون نجاح أي حراك شعبي، عزّز ذلك غياب تنظيمات أهلية مرخّصة تسمح بمزاولة مهامها كقوة تعبوية شعبية وتنظيم المسيرات..

السؤال المفتاحي يقول بأن ثمة قراءة تفيد بأن الربيع العربي قد تأسّس على استثناءين تاريخيين، لا على واحدٍ منهما: أوّلهما نموذج سلطة ما فوق الدولة في البلدان العربيّة، مثل نموذج دول الخليج السياسيّ الريعيّ منذ أوائل السبعينات؛ وثانيهما "المدّ الديموغرافي الشبابي"، الذي لم يتمكّن النموذج الاستبداديّ تأمين نموذج تنمية لتلبية متطلّباته وكلا الاستثنائين متوفر في منطقة الخليح، فما هي الموانع التي كانت تقف بوجه حصول ربيع خليجي؟ بالطبع لا يمكن الحديث عن منطقة الخليج باعتباره كتلة متجانسة واحدة، فلكل دولة خصوصيتها التاريخية والثقافية ومشهدها السياسي والمجتمعي.

يفتح السؤال الأفق على نحو واسع مستوعبًا طائفة من الموضوعات ذات الصلة بمفهوم الدولة عمومًا ومفهوم الدولة الخليجية على وجه الخصوص..

وفيما يتّصل بمفاعيل "الاستثنائين التاريخيين": الدولة الريعية في الخليج، و"المد الديمغرافي الشبابي"، يمكن الاسهاب قليلاً في الإضاءة على كل استثناء وما نجم عنه من تداعيات ثقافية وسياسية واقتصادية..

في صلة الدولة الريعية في الخليج بالتنمية السياسية، بدا واضحاً ضمور شروط التحوّل السياسي في منطقة الخليج مع انطلاق الطفرة النفطية في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، والتي أفضت الى رسوخ نموذج الدولة التسلّطية، كما نعتها المفكر الكويتي الراحل خلدون النقيب، والتي تعتمد على نمو رأسمالي ملتحم مع السوق الرأسمالية العالمية دون توفير شروط التنمية المستدامة والفاعلة..وهي ذات الدولة التي قطعت الصلة بالمشروع الوطني والقومي وراهنت في استقرارها واستمرارها على سلسلة اتفاقيات والتزامات اقتصادية وسياسية وأمنية واستراتيجية ودفاعية مرهقة مع القوى الكبرى، فأصبحت السلطة ممثلًا لمصالح الأخيرة وليس لمصالح شعوبها، الأمر الذي عنى أن العلاقة بين الحاكم والمحكوم غير ذات جدوى، لأنّ السلطة لم تتأسس وفق هذا المبدأ..وليس في ذلك مورد دهشة، لأنّ أداء الدولة الريعية في الخليج مؤسس على اعتبار القاطنين فيها "رعايا" وليس "مواطنين"، والفرق بينهما واضح.. لم تكن لحظة ذهول حين صرّح ولي العهد السعودي السابق الأمير نايف بأن ولي الأمر أعرف بالمصلحة في اختيار أعضاء مجلس الشورى، مستبعداً أي دور للشعب في الاختيار.

في تكثيف القول حول هذه النقطة: ثمة صلة وثيقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية، وإن الحديث عن تعويض أحدهما عن الآخر لغو مطلق. ما يحدث في دول الخليج هو نمو رأسمالي وليس تنمية، وبالتالي فإن التنمية السياسية هي المدخل الموضوعي لإحداث تنمية اقتصادية فعلية، فاليد التي ترتعش، كما يقول الزعيم جمال عبد الناصر، لا تنتج. وفي هذه العبارة ما يشي بحقيقة كبرى أن التنمية صنو للحرية، تماماً كصلة النمو الرأسمالي بالاستبداد.

في الإضاءة على دور المد الديمغرافي الشبابي، لا ريب أن قطيعة شبه كاملة حدثت بين نموذج الدولة الريعية الخليجية والأغلبيات السكّانية، أعني الشباب

في كل أقطار دول مجلس التعاون الخليجي..ببساطة لأن ثمة علاقة عكسية بين السكون والحركة، بين الثبات والتغيّر، وبين الماضي والمستقبل..فالشباب ليس بوصفهم كمًّا اجتماعيًا بل مكوّن ثقافي وإنساني وحضاري إلى جانب كونهم حالة سياسية وقوّة إجتماعية واقتصادية..ركون السلطة في الخليج إلى القوانين "الرعوية" التي ترى في الشباب مجرد كتلة بشرية يمكن اختطافها عبر ما بات يعرف بـ "التقديمات الاجتماعية" لغرض احتواء السخط الشبابي حيال سوء الأحوال الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية، جعل من الشباب أشدّ إصرارًا على كسر "التابوات" الأمنية والثقافية والسياسية وحتى الدينية، فأبدعوا وسائل لم تخطر على بال في إيصال رسالة واضحة بأن "الزمن تغيّر" وإنّه "زمان الشباب"، وليس "الكهلة".

أما السؤال عن موانع قيام ربيع عربي في الخليج، باستثناء البحرين، فالإجابة ببساطة: هي ذات الموانع التي تحول دون قيام دولة وطنية في الخليج. بكلمات أخرى: كل الثورات الشعبية في العالم بحاجة الى بيئة حاضنة لنشأتها ونضجها وانتشارها، ولن تكون هذه البيئة خارج نطاق المؤسسات الأهلية التي تعمل في الفضاء المفتوح الممتد من حائط منزل المواطن الى حائط قصر الحاكم، وهي بالمناسبة ذات البيئة التي تحصّن الديمقراطية وتحميها من الاختطاف أو الاغتيال. في الدولة التسلّطية الخليجية لم يسمح لأي عمل ينطوي على تمظهر جمعي، فالدولة نزعت منذ البداية الى التعامل مع المواطنين أشتاتًا، ويجب أن يأتوا اليها فرادى وليسوا جماعات، وإن المؤسسات القائمة دينية وثقافية وأدبية ورياضية ملتحمة تماماً بالسلطة مباشرة وغير مباشرة..

نعم، بدأت موجة تمرّد على نطاق محدود في عدد من الدول الخليجية لجهة تشكيل "مؤسسات أمر واقع" وكسر الحظر المفروض على تشكيل مؤسسات ولجان أهلية، ولكن يتعرّض أعضاؤها للاعتقال والمحاكمة والتهديد وحتى الاعدام البطيء أو الفوري..ولن يتسن لهذه المؤسسات العمل بطريقة مريحة طالما اختارت سبيل التمرّد على تدابير السلطة القمعية..

بالرغم من ذلك، فإن ثمة تغييرًا بطيئًا ولكن عميقاً يجري في دول الخليج، ويأخذ أشكالاً متنوّعة، بل يمكن القول بقدر من الاطمئنان بأن لحظة التغيير التاريخي في الخليج باتت ناضحة ولكن جرى تشويهها واغتيالها بالقمع غير المسبوق. ليس هناك فاصلة بعيدة بيننا وبين تحوّل ديمقراطي كبير في هذه المنطقة، بالرغم من: التعتيم الاعلامي المقصود من قبل وسائل الاعلام الغربية دع عنك العربية، وشراسة التدابير القمعية المتواصلة.

السؤال الآخر، هل تأثر الحراك السياسي والشعبي في منطقة الخليج العربي بموجات مد الربيع العربي، وهل ثمة مؤشرات لذلك، وماهي ملامح هذا التأثر؟ أم ان الخليج عصي على الثورة؟

والجواب على ذلك هو: ليس ثمة أدنى شك في أن الحراك السياسي والشعبي في الخليج قد خضع تحت تأثير موجات الربيع العربي، وأوّل ما يؤشّر الى ذلك هو الاستجابة السريعة المعبّر عنها بانطلاق انتفاضات شعبية بأحجام متفاوتة في كل من: سلطنة عمان، والبحرين. وحتى في السعودية أخذ الحراك أشكالًا سياسية وحقوقية متعدّدة، بالرغم من إصرار النظام على إسباغ صفة مذهبية بسبب خروج التظاهرات في منطقة ذات أغلبية مذهبية معينة. وفي الامارات لا تزال قضية الناشطين السياسيين والحقوقيين الذين جرى اعتقالهم بتهمة الانتماء لجماعة الإخوان المسلمين بهدف تغيير نظام الحكم في الخليج حاضرة بكثافة عالية في الوعي الشعبي الخليجي، وهي اليوم من بين أبرز القضايا المطروحة في الاعلام الخليجي، وكذلك في الكويت التي شهدت تظاهرات من مكوّنات سكانية وقوى سياسية واجتماعية مختلفة بما في ذلك انتفاضة "البدون" للمطالبة بتسوية الملف القانوني لمن لم يحصل على الجنسية الكويتية، إضافة الى مظاهرات المطالبة بإقالة رئيس الوزراء السابق، ومحاسبة الوزراء، واقتحام البرلمان في سابقة لأول مرة في تاريخ العمل البرلماني الكويتي..وحتى قطر التي تدير ملف عدد من الثورات العربية لمآرب خاصة، شهدت خضّات شعبية تحت عناوين أخرى، ولكن التعتيم الإعلامي يحول دون نقل ما يجري.

إن الفصل بين ماهو خاص بالربيع العربي وآخر خاص بالربيع الخليجي قد لا يكون دقيقًا، لأنّه يستند على فصل بمضمون إجتماعي اقتصادي، كالقول الذي شاع إبان أزمة الخليج الثانية: دول النفط ودول العوز، والحال أن الخليج تأثّر تلقائيًا وفوريًا بالربيع العربي، بل هو اليوم المساحة المرشّحة لأن يتغيّر فيها المشهد الشرق الأوسطي في ظل تصاعد وتيرة التجاذب السياسي بين حكومات باتت خارج حركة التاريخ وأجيال تمثّل الكتلة التاريخية الوازنة في أي عملية تغيير قادمة.

يقول احد الباحثين الشباب في المملكة ما نصّه: "في الخليج أيضاً، أنتج الربيع العربي تحركات شبابية بدت متحررة في طرحها من أطر التقليدية السلفية التي مثلت ثقافة مرجعية لمعظمهم، واهتم الشباب بمسائل الديمقراطية وسيادة الأمة والفكر الحقوقي وغيرها مما يعتبر حيويًا ومطلوبًا اليوم. ولن يظل هؤلاء الشباب محسوبين على السلفية إن استمروا في نهجهم المغاير، بل ستكون لهم مسميّات مختلفة ومسار مغاير يفكّر وينتج من خارج البنية السلفية"..

هي وجهة نظر دقيقة في حدّها الأولي، ولكن لا نعتقد بأن تحرّكات الشباب مقتصرة على مجرد التحرر من التقليدية السلفية، فلم تكن هي في أي يوم مضى مرجعية لمعظمهم، لأن وجهة النظر هذه تفترض تمثيل التقليدية السلفية للأغلبية السكانية وهذا غير صحيح. وللإنصاف، إن الحراك الشبابي موجّه ضد الاستبداد في أي شكل ارتدى، سلفياً كان أم قومياً أم سنيّاً أم شيعياً، ولأن السلفية التقليدية مثّلت الأيديولوجية المشرعنة للدولة السعودية ودول أخرى في الخليج مثل قطر، فإن الحراك الشبابي صار بحكم الواقع والموضوع مصوّباً ناحية أيديولوجية الدولة، باعتبارها المسؤولة عن انتاج وشرعنة الاستبداد السياسي..

لاشك أن انتعاش الافكار الليبرالية السياسية والاجتماعية على وجه الخصوص وسط جيل الشباب يفضي تلقائياً الى تواري الميول السلفية، ومن الواضح اليوم أن فيضاً من الطروحات الديمقراطية والليبرالية السياسية تروج وسط الشباب، وتؤكّد على حرية الاختيار، وحق المشاركة السياسية، والسيادة الشعبية وتكتسي هذه المبادىء رداءً حقوقياً..

ويبقى السؤال المتكرر عن العامل الخارجي، فإلى أي مدى يلعب العامل الخارجي (العلاقة مع الولايات المتحدة وإيران، التطورات الاقليمية الاخرى) دوراً في تحجيم او تسريع عملية الانفتاح السياسي والمجتمعي.

ورغم ما ينطوي عليه السؤال من استبطانات ذات دلالات خاصة، وفي أحيان كثيرة غير بريئة فإن الجواب الصحيح والشافي والشجاع يقول بأن العامل الخارجي في عمليات التغيير السياسي والتحوّل الاجتماعي مفسدة لها، لأنّه يقف على النقيض تمامًا من مفهوم "الارادة العامة"، فإذا كانت الثورة هي لحظة اكتمال شروط ذاتية وموضوعية للتغيير الاجتماعي، فإن العامل الخارجي يصبح افتئاتًا على الحراك الطبيعي للثورة. ومن وجهة نظر أخرى، حتى لو لعب العامل الخارجي دوراً مساعداً فإن ذلك يعني إضراراً بالثورة وتشويهاً لهويتها، ومشروعيتها، وطهارتها..ليس من قبيل الجفوة العاطفية أن تتريث الشعوب العربية في دعم ربيعي ليبيا وسوريا بعد أن بات للعامل الخارجي سطوة بلون الدم والخداع..

وهنا نتجاوز التجربة الإصلاحية العمانية في بعدها الشعبي ونضيء على الخليج عامة، لأن من غير المنطقي النظر الى الانتفاضة الشعبية العمانية معزولة عن بقية بلدن الخليج المتشابهة في نظمها السياسية الشمولية. ومن الصعب الحديث عن حركة اصلاحية متماسكة وذات لون سياسي وأيديولوجي واحد، وإنما الكلام يدور حول عمل سياسي تراكمي يعود الى الخمسينيات من القرن الماضي حين انطلقت تشكيلات حزبية قومية ويسارية ذات طابع نخبوي أو مهني موضوعًا لنضالها ضد الامبريالية الأميركية والرأسمالية الغربية، وناضلت بوحي من الأفكار التحررية اليسارية والناصرية واصطدمت مع الأنظمة في مواطن عديدة، وسعى المناضلون حينذاك الى نقل نموذج الانقلابات الثورية الى الخليج عن طريق كبار الرتب العسكرية في الجيش، ولكن تلك المحاولات لم تنجح فكان مصيرهم الإعدام..

في نهاية السبعينيات من القرن الماضي، تأثّر النضال السياسي الخليجي عمومًا ولكن بنسب متفاوتة بموجة الثورة الايرانية سنة 1979، واندلعت انتفاضات

شعبية في البحرين والسعودية والكويت وحتى في سلطنة عمان ولكن بزخم محدود، وكانت ايذاناً لحركة (أسلمة) سياسية غمرت عقد الثمانينات بأكمله، قبل أن تنشق عن حركات إصلاحية رفعت مبادىء الديمقراطية وحقوق الانسان والليبرالية المقيّدة ونادت بالمشاركة والتعددية السياسية والحريات الفردية والعامة..

وقد شهدنا في بداية الألفية الثالثة خطابًا إصلاحيًا يخترق الفضاءات الإجتماعية والسياسية الأخرى، ويلتقي على أساسه طيف من المكوّنات الشعبية المتحدّرة من خلفيات إجتماعية وإيديولوجية متعددة، ويطالبون، بثبات، بالتغيير السياسي وبناء دولة مدنية عبر تشكيل الجمعيات الحقوقية أو نشاطات ثقافية واعلامية كما تظهر في مواقع التواصل الاجتماعي (تويتر) و(فيسبوك) أو صفحات ومنتديات على شبكة الانترنت تمثّل مجموعات محدّدة ذات طابع أيديولوجي أو سياسي محدد.

وهنا ينشق سؤال آخر، فهل ثمة قائمة مطلبية واحدة أم أن هناك قوائم متعددة، وما هي المطالب وهل هي مطالب مجتمعية او سوسيو اقتصادية تتعلق بالتهميش أم ان هناك لائحة مطلبية أوسع تشمل مطالب سياسية وإلى أي مدى تتلاقي مطالب الحراك في المنطقة الشرقية مع مطالب عموم الوطن وهل ثمة تنسيق ما بينهما.

بقي سؤال الجبهة الوطنية كإطار لعمل تنظيمي شعبي يتوحّد في الخطاب، والتكتيك الاحتجاجي، والتعبئة الجماهيرية باقيًا بعد أن فشلت دول الخليج في أن تتحوّل الى دول وطنية حقيقة، أو بالأحرى أن ينتقل الكيان الجيوسياسي الخليجي، من دولة سلطة الى دولة وطن..وقد انعكست هذه الظاهرة على واقع الحراك الشعبي في كثير من دول الخليج، فالتشظي الذي أصاب الدولة انعكس بصورة تلقائية على السكّان إذ بات من الصعوبة بمكان وصفهم بـ (مجتمع) أو (شعب) لأن الخصائص المشتركة بين المكوّنات السكانية شبه معدومة من جهة، وأن الدولة كانت تسلّطية إلى الحد الذي لم تكن تملك آليات الانتقال والدمج الوطني، ما أبقى على الخصائص التقليدية، أو بمعنى آخر بقيت الهويات الفرعية

فاعلة وإن ضمورها في بعض الأحيان ليس عن ضعف ولكن كإجراء إحترازي كيما لا تتعرض للقمع من قبل الدولة..

كان في كل أرجاء الخليج حراك شعبي متفاوت المستويات في حضوره، في وتيرته، وفي عنفوانه، وكان كفيلًا بأن ينبىء عن مشهد الخليج في المستقبل، حيث أن منسوب الوعي السياسي قد بلغ حدًّا لا يجوز معه تجاهل مفاعيله، ولا تداعياته على الأرض، وأن إصرار الدول طيلة العقود الماضية على وضع العراقيل المانعة لنشوء تنظيمات مدنية تعين على استيعاب فائض النشاط والحماس لدى الشباب لجهة إحداث الانتقال المطلوب في المجتمع والدولة، يتم التعويض عنه من خلال تجمّعات شعبية في الواقع الافتراضي تفضي الى تجسيدات عملية على الأرض تؤدي ذات الوظيفة التي عليها التنظيمات الأهلية..

صحيح أن الحكومات الخليجية لا تزال تملك قدرة القمع ولكن لم تعد بعد الآن تملك قدرة الحسم، فذاك بات من الماضي، وصحيح أن التعبير عن المطالب الشعبية قد يخفت ولكّنه لا يموت.. وإن مستوى القمع المرتفع في أغلب دول الخليج لن يكون بمقدوره إخفاء الصورة، صورة تطلعات الشعوب نحو الحرية والديمقراطية.

وفي واقع الأمر هناك مستويان في المطالب:

مستوى عام، يعبّر عنه الجميع بقائمة مطالب مشتركة مثل الدستور، والفصل بين السلطات، وتوزيع الثورة، والشراكة السياسية، والشفافية والمحاسبة، وتطبيق عادل لمبدأ المواطنة، وتحقيق المساواة، ورسم سياسات فاعلة لمعالجة الفقر والبطالة..الخ

وهناك مستوى خاص، تعبّر عنه بعض المكوّنات السكانية بسبب الحيف الخاص الذي طالها بسبب انتمائها الاثني أو المذهبي أو المناطقي. ولابد من إلفات الانتباه هنا الى أن النظم السياسية الخليجية تميل بقوة الى التعامل مع هذا المستوى من المطالب لسببين رئيسين:

الأول: إبقاء المطالب في حدودها االإجتماع ـ اقتصادية، والنأي بعيدًا عن المطالب السياسية.

الثاني: ترسيخ عوامل الانقسام السكاني، حيث يتم التعامل مع قبائل ومذاهب ومناطق لا صلة بينها ولاقواسم مشتركة تجمعها. وليتخيّل المرء لو أن هؤلاء جميعًا توحّدوا على قائمة أهداف ذات طابع سياسي ووطني، كيف سيكون حال النظام الحاكم..؟

لقد برزت في مطلع الألفية الثالثة أشكالًا أوليّة لجماعات وطنية عابرة للطوائف والمذاهب والمناطق، ويرجع الفضل في نشأتها الى ثقافة العولمة في بعدها الاتصالي، وتهافت التوجيه الإعلامي والثقافي الرسمي.. وعلى مثل هذه الجماعات يمكن التعويل في إحداث التغييرات الكبرى المأمولة.

وهنا من الضروري التوقّف عند الحراك الشعبي كونه يظّهر حقيقة التوجّه العام في ظل غياب مراكز لقياس اتجاهات الرأي العام، ولذلك فإن الحراك الشعبي بأي شكل يتظهر يستحق الإهتمام الاعلامي والاكاديمي، كما يتطلب تقييمًا دقيقًا، سواء ما جرى في سلطنة عمان أو في البحرين بصفتهما الشعبين الأكثر انفتاحًا على الخارج وتفاعلًا مع تطوراته السياسية والثقافية.

والسؤال يبقى ما هو مستقبل الحراك الشعبي في الخليج؟

لابد من إقرار حقيقة: أن الانظمة السياسية في الخليج باتت خارج التاريخ ولايمكن التعويل عليها لجهة تلبية الاحتياجات الأساسية لشعوبها، فقد بلغ الفساد الاداري والمالي مستوى لا يمكن معه تحمّل بقاء هذه الكيانات على حالها، لأن ما هو مرتقب ومطلوب منها الكثير. إن اعتماد النيوليبرالية الاجتماعية في أغلب دول الخليج وفصل التحديث الاجتماعي والاقتصادي عن الحداثة السياسية هو اعادة انتاج لخيار فاشل وقديم، وأن التطوّر الاجتماعي في الخليج تجاوز الحاجات الماديّة، وباتت هناك استحقاقات تاريخية لا يمكن الهروب منها أو التحايل عليها، فالمجتمعات الخليجية الموجودة حالياً خضعت لعملية تغيير

إنقلابية بسبب التعليم الحديث، والعولمة الاتصالية، والانفتاح الثقافي، والنمو الرأسمالي بكل ما ينطوي عليه من تبدّلات في منظومة القيم والحاجات..

بكلام آخر، أن المجتمعات في الخليج اليوم هي غيرها قبل عشرين عام، فالفجوة بين الأجيال بات واسعة جدًا، وأن توقعات الجيل الجديد تختلف جوهريًا وربما جذريًا عمّا كان لدى الأجيال السابقة، وأنّ الرهان على بقاء هذا الجيل خاضعًا تحت سلطة الدولة أو أي سلطة أخرى إجتماعية أو فكرية أو أيديولوجية كمن يراهن على عودة العالم الى الوراء عقوداً خلت..

الخليج تحوّل شعبيًا، ولابد أن يتحوّل سياسيًا كيما يتحقق الإنسجام، وإن إصرار الحكومات الخليجية على السير بنفس النسق البيروقراطي الذي ساد منذ نشأة المشيخات الخليجية قبل نحو قرن، نكون أمام معضلة تاريخية، وأن المواجهة بين الشعوب والحكومات سوف تكون حتمية، لأن قوانين السير لدى الطرفين تتجّه الى هذه النتيجة..

التعويل على أن الزمن كفيل بأن يعيد الأمور الى نصابها، وأن الشعوب سوف تنهك وتتعب وتتنازل عن مطالبها هو تعويل على شكل خداع الذات، لأن الانفجارات الشعبية المفاجئة حين تقع لا يمكن السيطرة عليها، فالاحتقانات والتراكمات لا تخبر عن نفسها قبل أن تتسيل في مسيرات شعبية غاضبة..وحين تندلع لا يصبح هناك إمكانية لما يفترضه بعض الحكّام بإمكانية الضرب من حديد أو حتى الاستيعاب الناعم، فتلك مرحلة لا يسمع فيها سوى صوت الناس، لا الحكّام..

جرت العادة على أن يرخى الحبل في حال انفجار الموجة الاحتجاجية، ريثما تهدأ ثم تقتطف الرؤوس الحامية والمحرّكة للشارع، ولكن ما جرى في أكثر من بلد خليجي أن ثمة حالة دراغونية، فكلما قطع رأس نشأ بديل آخر عنه، حتى بات الحسم مستحيلاً..إن إصرار الأجهزة القمعية الخليجية على موقف واحد بأنها قادرة على الحسم بقوة السلاح هو ما يديم الأزمات، بل هو ما يزيد الشارع

إلتهابًا وتصميمًا على المواجهة مهما كلّف الأمر، ومهما بلغت التضحيات قتلًا واعتقالًا ونفيًا ومنعًا وخلافه..تدابير ليست كافية لمنع حركة التاريخ..

وأخيرًا، وتلخيصًا لما سبق فإن الخليج تحوّل ومن الحماقة لدى حكّام الخليج وللغرب عموماً، وللولايات المتحدة على وجه الخصوص المراهنة على بقاء القشرة الخارجية المضلّلة لأن ما سوف يتغير في الخليج أكبر مما قد يتخيّله أحد، لأن منطق التاريخ وقوانين التغيير تفيد بأن من غير الممكن أن تتغيّر الشعوب وتبقي الحكومات في حال الثبات..

انتهى ...